للتواصل مع فريق الإعلام: press@worldjusticeproject.org

تحتل تونس المرتبة الـ 76 من أصل 142 دولة في مؤشر سيادة القانون عن مشروع العدالة العالمية

- **كشف مؤشر سيادة القانون لعام 2024 الصادر عن مشروع العدالة عن تراجع سيادة القانون على مستوى العالم للعام السابع على التوالي**
- **بينما ظهر تقدم في مكافحة الفساد**
- **انخفض مجموع دراجات تونس لتحتل المركز الـ4 من أصل 9 على المستوى الإقليمي**

واشنطن (23 أكتوبر/تشرين الأول 2024) - تراجعت سيادة القانون في غالبية البلدان للسنة السابعة على التوالي، وفقًا لمؤشر سيادة القانون لعام 2024 الصادر عن مشروع العدالة العالمي.

انخفضت في العام الماضي سيادة القانون في 57% من البلدان التي شملها — الاستطلاع---- بما في ذلك تونس.

انخفضت الدرجة الإجمالية لسيادة القانون في تونس بنسبة -2.3% في مؤشر هذا العام. فهي تحتل المرتبة الـ76 من بين 142 دولة حول العالم.

وعلى الصعيد الإقليمي، تحتل المغرب المرتبة ال4 من بين 9 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.* الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل أداءً في المنطقة (المرتبة 39 من أصل 142 على مستوى العالم)، تليها الكويت والأردن. أما البلدان الثلاثة التي حصلت على أدنى الدرجات في المنطقة فهي لبنان وإيران ومصر (المرتبة 135 عالمياً).

في العام الماضي، انخفض 6 من أصل 9 دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن بين هذه الدول الست، تراجعت أيضاً دولتان منهما في العام الماضي.

وتحتل تونس المرتبة الـ7 من أصل 38، من بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.**

تونس والتوجهات العالمية

منذ عام 2016، أثر الركود العالمي لسيادة القانون على 77% من البلدان التي شملتها الدراسة، بما في ذلك تونس.

تأثرت التراجعات على الصعيد العالمي إلى حد كبير بالاتجاهات المتسلطة انخفض عامل مؤشر الحقوق الأساسية في 81% من البلدان بين عامي 2016 و2024، بما في ذلك تونس.

على مدى السنوات السبع الماضية، انخفضت درجات مؤشر القيود على سلطات الحكومة في 77% من البلدان ---- بما في ذلك تونس. ويوضح المؤشر أن الهيئات التشريعية والقضائية والمجتمع المدني - بما في ذلك وسائل الإعلام - في جميع أنحاء العالم قد تراجعت جميعها عن مراقبة السلطة التنفيذية.

وبينما تراجعت هذه الاتجاهات وغيرها من الاتجاهات المتسلطة قليلاً في العام الماضي، إلا أنها شهدت توسعًا في عام 2024. وجاءت تونس ضمن الـ63% من الدول التي تراجعت فيها الحقوق الأساسية في العام الماضي. كما جاءت تونس ضمن الـ59% من الدول التي تراجعت فيها القيود على سلطة الحكومة في العام الماضي.

وعلى الرغم من هذا التراجع العالمي، شهدت أغلبية أقل من الدول تراجعاً في سيادة القانون بشكل عام هذا العام (57%) مقارنة بالعامين الماضيين (59% و61%).

وأحد أسباب هذا التراجع هو إحراز بعض التقدم على مستوى العالم في مكافحة الفساد بين عامي 2023 و2024. وشهدت 59% من الدول هذا العام تحسناً في مؤشر غياب الفساد، بما في ذلك تونس.

كما جاء على لسان المؤسس المشارك ورئيس برنامج العدالة العالمي ويليام إتش نيوكوم،"قد يكون من السهل التركيز على السلبيات بعد سنوات من تراجع سيادة القانون. لكن بذلك نتجاهل الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الفساد والعمل الجاد الذي يجري لتحسين أنظمة العدالة على مستوى العالم". وأضاف: "يجب علينا مضاعفة جهودنا لتوسيع نطاق مكاسب سيادة القانون هذه في جميع المجالات."

الترتيب العالمي

على الصعيد العالمي، تحتل الدنمارك المرتبة الأولى في مؤشر سيادة القانون لعام 2024 الصادر عن برنامج العدالة العالمية، يليها النرويج وفنلندا والسويد وألمانيا. أما الدولة التي حصلت على أدنى ترتيب هي فنزويلا، تليها كمبوديا وأفغانستان وهايتي وميانمار.

تصنيفات مؤشر سيادة القانون في تونس وفقًا لمؤشر سيادة القانون الخاص ببرنامج العدالة العالمية

النتيجة الإجمالية للترتيب العالمي 76 / 142
النتيجة الإجمالية للترتيب المحلي 4 / 9

العوامل المؤثرة على الدرجات:

العامل	الترتيب العالمي	الترتيب الإقليمي	ترتيب الداخل
القيود على سلطة الحكومة	142/79	9/4	38/8
غياب الفساد	142/66	9/4	38/4
حكومة مفتوحة	142/85	9/1	38/10
الحقوق الأساسية	142/92	9/1	38/10
النظام والأمان	142/69	9/5	38/8
تطبيق اللوائح التنظيمية	142/72	9/6	38/7
العدالة المدنية	142/86	9/7	38/12
العدالة الجنائية	142/79	9/5	38/11

(1 هي المرتبة الأفضل في تصنيفات مؤشر سيادة القانون في برنامج العدالة العالمية)

للاطلاع على أداء تونس في جميع العوامل الفرعية ال 44 التي يشملها المؤشر، يرجى زيارة الرابط التالي:
www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2024/Tunisia

تعرَّف على التصنيفات والنتائج الكاملة لمؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي لعام 2024 من خلال زيارة الرابط التالي: ***www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/***.

###

- يمكنك العثور على البيان الصحفي العالمي وجميع البيانات الصحفية الصادرة عن 142 دولة حسب المنطقة من هنا.
- للاطلاع على فهرس مؤشر سيادة القانون لعام 2024 الكامل الصادر عن برنامج العدالة العالمي و كتيب" التحليلات" من هنا.
- راجع الرسوم البيانية (التصنيفات الإقليمية والعالمية وخرائط المقارنة) من هنا.

للاتصال بوسائل الإعلام وطلب إجراء المقابلات

press@worldjusticeproject.org

عن مؤشر سيادة القانون الصادر عن برنامج العدالة العالمية:

يعد مؤشر سيادة القانون الصادر عن برنامج العدالة العالمية **المصدر الرائد في العالم للبيانات الأصلية والمستقلة عن سيادة القانون.** ويعتمد المؤشر، الذي يغطي الآن 142 دولة وولاية قضائية، على أكثر من 214,000 استطلاع رأي للأسر و3,500 استطلاع رأي للخبراء القانونيين لقياس معايشة تطبيق سيادة القانون والتصورات المتعلقة به في جميع أنحاء العالم. يُنشر المؤشر سنويًا منذ عام 2009 ويخضع لمنهجية صارمة، وتستخدمه الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات والأوساط الأكاديمية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتقييم الثغرات في سيادة القانون ومعالجتها.

عن برنامج العدالة العالمية:

مشروع العدالة العالمي (WJP) هو منظمة مستقلة غير حزبية ومتعددة التخصصات تعمل على خلق المعرفة وبناء الوعي وتحفيز العمل للنهوض بسيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

تقلل سيادة القانون الفعالة من الفساد، وتكافح الفقر والمرض، وتحمي الناس من حالات الظلم الكبيرة والصغيرة. فهو يدعم التنمية والحكومة الخاضعة للمساءلة واحترام الحقوق الأساسية، وهو الأساس لمجتمعات تسودها العدالة والصحة وتكافل الفرص والسلام.

يعرّف مشروع العدالة العالمية سيادة القانون على أنها نظام دائم من القوانين والمؤسسات والأعراف والالتزام المجتمعي الذي يوفر: المسؤولية والقوانين العادلة والحكومة المنفتحة والعدالة التي يمكن الوصول إليها. للمزيد حول هذه المبادئ العالمية الأربعة وعملنا، يرجى زيارة الرابط التالي: www.worldjusticeproject.org.

*الدول والولايات القضائية التي تم تقييمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، ، والكويت، ولبنان، والمغرب، ، وتونس، والإمارات العربية المتحدة.

** البلدان والولايات القضائية ذات الدخل المتوسط المنخفض: الجزائر، أنغولا، أنغولا، بنجلاديش، بنين، بوليفيا، كمبوديا، الكاميرون، ساحل العاج، مصر، غانا، غينيا، هايتي، هندوراس، الهند، إيران، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لبنان، موريتانيا، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراجوا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، جمهورية الكونغو، السنغال، سريلانكا، تنزانيا، تونس، أوكرانيا، أوزبكستان، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.